قلق ودعوات عربية ودولية للحوار وضبط النفس

الرئيس المصري المؤقت يتعهد بإجراء انتخابات جديدة دون أن يحدد موعدها

متابعة/ عبدالملك السلال - إسكندر المريسي

صدرت ردود أفعال عربية ودولية مختلفة حول تطورات الأحداث العاصفة في مصر بعد إقالة الرئيس المنتخب محمد مرسي وتكليف عدلي منصور بقيادة المرحلة الانتقالية كرئيس مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وسارعت السعودية إلى تهنئة عدلي منصور الذي كان يشغل منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر.

وبعث العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز رسالة إلى الرئيس المصري المؤقت أشاد فيها بقيادة الجيش المصري التي أنقذت البلد من دوامة الأزمة.

وأشاد العاهل السعودي في رسالته أيضا بقيادة القوات المسلحة المصرية "لاخراج مصر من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته."

ورحبت دولة الإمارات العربية أيضا بالتغيير في مصر وأشادت بالقوات المسلحة المصرية.

ونقلت وكالة أنباء الإمارات (وأم) عن وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان قوله "ان الإمارات على ثقة تامة بأن شعب مصر العظيم قادر على تجاوز اللحظات الصعبة الحالية التي تمر بها مصر وأن ينطلق بها إلى مستقبل آمن وزاهر."

فيما أعلن الخارجية الأردني، ناصر جودة، "إن موقف الأردن الثابت والواضح يقوم دومًا على احترام إرادة الشعب المصري العظيم والشقيق وعلى محبته الصادقة".

وأضاف جودة في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) "إن الأردن يتابع عن كثب ومن منطلق العلاقات التاريخية الوثيقة وعرى الأخوة التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبيهما، مجريات الأمور في مصر الشقيقة".

وعبَّر عن "احترام الأردن العميق للقوات المسلحة المصرية العريقة ودورها الوطني والمشرف والمحوري الجامع في مصر وفي منظومة الأمن القومي العربي، وعن التقدير العالي للأزهر الشريف ولدوره الوطني والتنويري المهم على مستوى العالم الإسلامي برمته وللكنيسة القبطية الموقرة والوطنية، وللقضاء المصري العريق الذي أنيطت به المسؤولية الوطنية ممثلا برئيس المحكمة الدستورية العليا لتولي إدارة المرحلة الانتقالية".

ودعت وزارة الخارجية الروسية "جميع القوى السياسية في مصر" إلى ضبط النفس" وان "تؤكد من خلال الأفعال رغبتها في حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار ديموقراطي، دون أعمال عنف ومع احترام مصالح جميع طبقات ومكونات المجتمع المصري".

من جهتها، أعلنت الصين تأييد "خيار الشعب المصري"، ودعت إلى الحوار. كما عبرت عن الأمل في ان "يتفادى جميع الأطراف المعنيين في مصر اللجوء إلى العنف وان يتمكنوا من حل خلافاتهم من خلال الحوار والتشاور بهدف تحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي".

وفي لندن صرح وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ ان بريطانيا "ستعمل" مع السلطة الجديدة في مصر، مؤكدا من جديد ان لندن لا تدعم "التدخلات العسكرية".

وفي أثينا، صرح وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيلي أن إزاحة مرسي تشكل "فشلا كبيرا للديموقراطية". وقال "انه فشل كبير للديموقراطية في مصر"، مؤكدا ان "عودة مصر في أسرع وقت ممكن إلى النظام الدستوري أمر ملح (...) وهناك خطر حقيقي من تأثر عملية الانتقال الديموقراطي في مصر".

وقبل ساعات من ذلك، دعا الرئيس الأميركي باراك اوباما إلى إجراء انتخابات سريعة لحكومة جديدة مدنية في مصر معربا عن "قلقه العميق" إزاء إزاحة الجيش الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور.

وادي عدلي منصور أمس اليمين الدستورية وتعهد في كلمة بإجراء انتخابات جديدة لكنه لم يحدد موعداً لها.

وقال منصور في كلمته "تلقيت ببالغ الإعزاز والتقدير والإجلال أمر تكليفي بتولي رئاسة الجمهورية خلال الفترة الانتقالية القادمة ممن يملك إصداره وهو شعب مصر العظيم السيد والقائد ومصدر جميع السلطات بعد ان قام في 30 من يونيو بتصحيح مسار ثورته المجيدة التي تمت في 25 من يناير 2011." وطالبت احتجاجات حاشدة في الشوارع برحيل مرسي وحسمت في النهاية مصيره.

وأضاف منصور "إنني أرجو إلا يرحل الثوار عن الميدان.. يظل المصريون هناك يتناقلون الراية جيلا بعد جيل يسطرون لهذه الثورة آيات الخلود والرفعة. أنبل ما في هذا الحدث انه جاء تعبيرا عن ضمير الأمة وتجسيدا لطموحاتها وأمانيها ولم يكن دعوة إلى تحقيق مطالب خاصة او مصالح شخصية."

وسيجري تشكيل حكومة كفاءات مؤقتة ولجنة للمصالحة الوطنية.. وسيعاد صياغة الدستور الذي أعلن الجيش تعليقه وسيجري الإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية وتوقعت مصادر سياسية ودبلوماسية أن يتولى محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية رئاسة الحكومة الانتقالية في الفترة القادمة.

في هذه الأثناء أكد حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في بيانه له رفضه القاطع للانقلاب العسكري، الذي قام به وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وتعطيل الدستور وعزل رئيس الجمهورية المنتخب وتعيين قيادة لإدارة البلاد وإعطاء صلاحية إصدار إعلانات دستورية لقيادة غير منتخبة تقسم اليمين في حماية الدبابات والمدرعات، وذلك على حد زعمه.

وأعلن الحزب أنه سيقف بكل حسم ضد هذا الانقلاب العسكري ولن يتعاون مع إدارة البلاد الحالية المغتصبة لسلطة الحكم وسيظل يعمل لعودة الشرعية مع كل القوى الرافضة للانقلاب، وطالب الحزب كافة القوى الشعبية والحزبية بإعلان مواقفها الواضحة القاطعة، إما مع إرادة الشعب الحرة أو مع انقلاب عسكري كامل على الإرادة الشعبية.

وكان مرسي قد صرح حسب ما أورد الموقع الرسمي للإخوان المسلمين بأن "الإجراءات التي أعلنتها القيادة العامة للقوات المسلحة تمثل انقلاباً عسكرياً مكتمل الأركان وهو مرفوض جملة وتفصيلا".

وفي المقابل طمأن المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة العقيد أحمد محمد علي الشباب المنتمي إلى التيار الديني، قائلا: "نؤكد أن الإجراءات التي اتخذتها القيادة العامة للقوات المسلحة بالتوافق مع عدد من الرموز الدينية والوطنية والشباب لم تكن موجهة على الإطلاق ضدكم ولم تكن تقليلا من دوركم ولا مكانتكم في المسيرة الوطنية المصرية."

مؤكدا أن القوات المسلحة "لن تسمح بإهانة أو استفزاز أو الاعتداء على المنتمين للتيار الإسلامي وأنهم كجميع أبناء مصر لهم ذات القدر من الكرامة والاحترام والحب في قلب القوات المسلحة وكل المصريين."

يهود الشتات يحتجون على الاتهامات التركية

اسطنبول/وكالات

ربط نائب لرئيس وزراء تركيا «يهود الشتات» بالاحتجاجات المناهضة للحكومة في الآونة الأخيرة وهو ما أثار انتقادات من زعماء اليهود في العالم وقلقا بين يهود تركيا من أن تجعلهم التصريحات هدفا للغضب الشعبي.

وقال مكتب نائب رئيس الوزراء بشير أتالاي: إن تصريحاته التي أدلى بها للصحفيين في بلدة كيريكالي ونشرها موقع وكالة جيهان للأنباء على الإنترنت انتزعت من سياقها.

وهزت تركيا احتجاجات عنيفة الشهر الماضي عندما تحول مسعى لمنع إعادة تطوير متنزه غازي في وسط اسطنبول إلى مظاهرات حاشدة شارك فيها عشرات الآلاف اعتراضا على حكم رئيس الوزراء طيب أردوغان الذي اعتبروه مستبدا بشكل متزايد.

وتحدث أردوغان الذي يتولى السلطة منذ عشر سنوات ومسؤولون آخرون عن مؤامرات تشارك فيها «دوائر أجنبية» ومؤسسات إعلامية أجنبية وإرهابيون يدبرون الاحتجاجات لتقويض اقتصاد تركيا ونفوذها السياسي.

وأشارت تعليقات أتالاي بأصابع الاتهام إلى «يهود الشتات». وقال أتالاي وهو واحد من النواب الأربعة لرئيس الوزراء: «هناك أناس داخل البلاد وخارجها يحسدون تركيا على نموها الكبير، كلهم متحدون، لديكم من جانب يهود الشتات، رأيتم توجه وسائل الإعلام الأجنبية بشأن أحداث متنزه غازي ومدى سرعة تناولها لها وكيف بدأت على نحو سريع وواسع بث الأحداث قبل صدور أي تقييم».

وفي بيان مكتوب أرسل لوسائل الإعلام قال مكتب أتالاي: إن بعض تصريحات الوزير أخرجت عن سياقها وأضيف إليها مما أدى إلى خروج مقالات تقول إنه قال إن يهود الشتات وراء الاحتجاجات.

وجاء في البيان: «لم يدل نائب رئيس الوزراء بشير أتالاي ببيان أو يصدر تقييما من هذا القبيل».

وقال المؤتمر اليهودي العالمي: إنه صدم بما قال إنها «إهانات لا أساس لها بالمرة».

وأعلنت الجالية اليهودية التركية التي تمثل أغلب يهود تركيا الذين يقدر عددهم بنحو 23 ألفا، أن تصريحات أتالاي يمكن أن تؤدي إلى عمليات انتقامية ضد أعضائها.

وذكرت في بيان نشر على موقعها الإلكتروني: «نحاول الحصول على معلومات بشأن معنى ونطاق وتفاصيل تصريح نائب رئيس الوزراء بشير أتالاي بشأن وقوف يهود الشتات وراء احتجاجات غازي، «(لأن) المواطنين اليهود الأتراك وكذلك اليهود الآخرين الذين يعيشون في أنحاء العالم ربما يتأثرون ويشار إليهم كهدف لمثل هذا التعميم، نود أن نعبر عن مخاوفنا وقلقنا من العواقب التي يمكن أن تسببها هذه التصورات».

وتعود جذور أغلب اليهود في تركيا إلى القرن الخامس عشر عندما لجأ أسلافهم إلى الامبراطورية العثمانية هربا من محاكم التفتيش الإسبانية وواجهوا ضغوطا في السنوات الماضية بعد توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

نجاد يدافع عن سنوات حكمه ويتنصل عن مسؤولية الملف النووي

اطهران/أ ف ب

دافع الرئيس الإيراني المنتهية ولايته محمود احمدي نجاد عن "المستوى العالي للحريات" الذي اتسمت به ولايتاه الرئاسيتان (2005-2013م)، وذلك في حديث بثه التلفزيون نأى خلاله بنفسه عن بقية فصائل الحكم.

وقد انتخب حسن روحاني المتدين المعتدل في 14 يونيو الماضي من الجولة الاولى ليخلف احمدي نجاد الذي لم يكن يمكنه الترشح لولاية ثالثة على التوالي.

وقال احمدي نجاد في الحديث الذي دافع فيه عن السياسة التي انتهجها منذ انتخابه في 2005م: إن "اعلى مستوى من احترام الحريات (حصل) في عهد حكومتي".

وقد شابت اعادة انتخابه في 2009م احتجاجات على التزوير تلاها قمع المحتجين.

وندد حينها المرشحان الاصلاحيان مير حسين موسوي ومهدي كروبي بعمليات تزوير مكثفة ودعوا انصارهما إلى التظاهر.

لكن حركة الاحتجاج قمعت بشدة واعتقل المئات من المحتجين -بين مسؤولين اصلاحيين وصحافيين وناشطين من المجتمع المدني- وما زال موسوي وكروبي قيد الاقامة الجبرية منذ 2011م.

وأوضح احمدي نجاد "لم يوبخ احد أو يحاكم لانه انتقد الحكومة" ملقيا المسؤولية على عاتق بقية فصائل النظام الإيراني الذي يقوده علي خامنئي.

كذلك دافع عن حصيلة حكومته التي اضطرت إلى إدارة البلاد "في ظروف صعبة جدا" بينما تخضع إيران إلى عقوبات دولية بسبب عودتها إلى البرنامج النووي المثير للجدل منذ 2005م.

وقال احمدي نجاد: إن "الأميركيين يهددون يوميا والوضع الاقتصادي يتأثر بالازمة الدولية بينما تواجه إيران عقوبات ظالمة احادية الجانب وكانت حكومتي تخضع لضغوط داخلية".

وأوضح قائلاً: "لم يكن لي منذ وقت طويل دور في المفاوضات النووية" مع الدول الكبرى في مجموعة خمسة زائد واحد (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وبريطانيا والمانيا) المتعثرة منذ عدة اشهر، وخامنئي هو من يملك الكلمة الفصل في ملفات إيران الاستراتيجية بما فيها النووي.

واقر الرئيس الإيراني الذي تعرض خلال الحملة الانتخابية إلى انتقادات حول سوء ادارته الاقتصاد، بان العقوبات التي تسببت في تجاوز التضخم الثلاثين في المئة وارتفاع البطالة وانهيار قيمة الريال بالثلثين تقريبا "ادت إلى اوقات عسيرة للبلاد".

برّي يستعجل تشكيل الحكومة اللبنانية

بيروت/

دعا نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني، إلى ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة جديدة بسبب «الظروف القائمة والأزمة» التي يعيشها لبنان، وذلك في وقت أكدت فيه قوى 14 آذار أنها ستكون «سدا منيعا لمنع الحرب الأهلية» في البلاد.

وقال بري، بحسب الوكالة الوطنية للأنباء الرسمية اللبنانية: إن «الظروف القائمة وما نشهده من أزمة يفترض الإسراع في تأليف الحكومة»، مؤكدا أنه عمل وسيعمل من أجل تسهيل مهمة تشكيل الحكومة.

ونقل نواب لبنانيون عن بري قوله: إنه يشدد مرة أخرى على أهمية تفعيل وديمومة عمل المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها مجلس النواب.

من جهتها، أكدت قوى الرابع عشر من مارس الماضي، أنها «ستبقى السد المنيع من أجل الوقوف في وجه مخطط حزب الله، الذي يريد أن ينزلق البلد في اتجاه الحرب الأهلية...».

وأكد النائب السابق فارس سعيد، بعد اجتماع للأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار، أن فريقه يؤكد حرصه على السلم الأهلي في لبنان، وأنه يسعى من أجل تأمين العيش المشترك والعبور إلى «الدولة الفعلية» للبنانيين.

ورد القيادي في 14 مارس الماضي على اتهامات لدعم القوى اللبنانية المتحالفة للحركات السلفية، على غرار جماعة الشيخ أحمد الأسير. وقال في هذا السياق: إن «هذا الاتهام مردود على أصحابه، ونحن نقف سدا منيعا في وجه هذه الحركات».

وقال: إن كل «لبنان مستهدف وكل المواطنين في لبنان مستهدفون... هناك شعور لدى البعض بالاستهداف، لكننا نحن اللبنانيين نستحق أن تكون لدينا دولة فعلية وجيش واحد لا جيشين، وأن لا يكون هناك سلاح خارج إطار الشرعية».

وشدد على أن «الاستهداف ليس مذهبيا إنما هو لكل مواطن لبناني من كل المذاهب».

حكومة تونس تستبعد السيناريو المصري

تونس/(أ ف ب)

استبعد زعيم حركة النهضة الإسلامية الحزب الحاكم في تونس راشد الغنوشي أن يتكرر السيناريو الذي شهدته مصر في بلاده بعد أن عزل الجيش الابرعاء الرئيس محمد مرسي.

وفي حديث نشرته صحيفة الشرق الاوسط الخميس قال راشد الغنوشي أن "بعض الشباب الحالم يمكن أن يظن أنه يستطيع أن ينقل ما يقع في مصر لتونس ولكن هذا إضاعة للجهود، وما اعتبره القياس مع وجود الفارق".

وأكد الغنوشي "قدمنا تنازلات من أجل تجنب الاستقطاب الأيديولوجي، وتحقيق التوافق. واعتمدنا استراتيجية جدية توافقية ولا سيما بين التيارين الإسلامي والحداثي وهو ما جنب بلادنا سيئات ومخاطر الانقسام" مؤكدا "تجنبنا تقسيم البلاد لتسميات مثل (مؤمنين وكافرين)".

وقد اطلقت حركة "تمرد" في تونس حملة تهدف الاطاحة بالمجلس الوطني التاسيسي، وذلك اقتداء بحركة تمرد المصرية التي دعت إلى التظاهرات التي ادت إلى الاطاحة بالرئيس محمد مرسي، وجماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها.

لكن زعيم حركة النهضة استبعد السيناريو المصري مؤكدا أن هناك فرقا بين الجيش التونسي و"عسكر مصر" اذ أن "مصر حكمت لـ60 سنة بالعسكر ونحن جيشنا الوطني ظل بعيدا عن السياسة ولذلك نحن نكبر في جيشنا الوطني التزامه الصارم بالمهنية التي تعني حراسة الأمن الوطني والقومي للبلد، بعيدا عن أي تدخل في الشؤون السياسية ونترحم على شهدائه وندعو لشفاء جرحاه".

والاجواء متوترة في تونس حيث بدأ هذا الاسبوع نقاش حول الدستور في المجلس الوطني التاسيسي. وتشهد تونس ازمات سياسية واجتماعية وتصاعد التيارات السلفية.

الدول الكبرى:

الجميع يتجسس على الجميع والإدانات الأوروبية مجرد لعبة

عواصم/(أ ف ب)

الجميع يتجسس على الجميع: هذا ما يراه عدد من خبراء الاستخبارات الذين يعتبرون أن الإدانات التي صدرت في أوروبا بعد تسريبات حول برامج التجسس الأميركي ليست سوى "لعبة" معهودة يتظاهر فيها القادة باستنكار وقائع يعرفونها تماما.

ولم يتردد الرئيس الأميركي باراك اوباما في التذكير بذلك محاولا في الوقت نفسه تهدئة غضب القادة الأوروبين بوعده توفير "معلومات" حول نشاطات وكالة الأمن القومي ضد الاتحاد الأوروبي ومعظم بلدان القارة.

وقال أن "في العواصم الأوروبية هناك اناس مهتمون بمعرفة ما قلته عندما تحدثت إلى قادتهم أن لم يكن ما اتناوله في فطور الصباح أيضا".

كما رفض الجنرال مايكل هايدن الذي قاد من 1999 إلى 2005م تلك الوكالة القوية المشار إليها بأصابع الاتهام، الانتقادات الصادرة عن الضفة الاخرى من الاطلسي، عندما صرح لقناة "سي بي اس" "على كل أوروبي يشتكي من التجسس الدولي أن ينظر أولا إلى ما تمارسه حكومته".

وقال مسؤول أميركي سابق في الاستخبارات لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم ذكر اسمه أن "الفرنسيين يتجسسون علينا كما ينجسسون على انكلترا" مؤكدا أن "الإسرائيليين والروس والبريطانيين والولايات المتحدة والصينيين.. كل الدول الكبيرة التي لديها أجهزة استخبارات جدية تتجسس على حكومات الدول الأخرى".

غير أن مصدرا أوروبيا في واشنطن برر غضب الأوروبيين مؤكدا أن "الصدمة الكبيرة" الناجمة عن الطابع المنهجي للمراقبة الالكترونية الأميركية، هي التي تثير القلق، ويرى جيمس لويس الخبير في الأمن المعلوماتي في مجموعة (سي اس أي اس) أن "قسما من الاحتجاجات خاو يفتقر إلى المضمون" لأنه "من الواضح أن ممارسات الدول الأوروبية الكبرى شبيهة جدا" بممارسات (أن اس ايه).

ولخص مايكل شاور الاستاذ في جامعة جورجتاون بعد 22 سنة في وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي ايه) الأمر بالقول أن "النفاق جزء من اللعبة".

وقد شارك شاور مطلع الألفية الثالثة في برامج سجون السي أي ايه السرية التي نقل إليها عناصر من القاعدة وخضعوا إلى استجوابات شديدة. وكانت المعلومات التي تجمع تنقل إلى "الشركاء الأوروبيين" الذين يعرفون مصدرها".

وأضاف: لكن كلما نشر خبر عن ذلك أعربوا عن صدمتهم ودهشتهم ونددوا بنا وبتلك العمليات، هذه هي قواعد اللعبة".

لكن العميل السابق في السي أي ايه يحذر من أن الولايات المتحدة تعرف جيدا من الذي يتجسس عليها وإذا ذهب احد في أوروبا أو أوروبا بعيدا (في الانتقادات) فان الرئيس سيقول: حسنا، هذه هي الادلة التي تثبت أن هذا البلد في أوروبا جمع معلومات ضد أميركا".

وأوضح المسؤول السابق في الاستخبارات أنه بالرغم من أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة حليفة فليس هناك محرمات في مجال الاستخبارات، أو على الاقل في ما يخص جمع المعلومات، أكيد أن الأمر لا يتعلق بالتدخل "كالتاثير على نتيجة انتخابات مثلا".

والخطوط الحمراء الوحيدة تخص الحلفاء الانغلوساكسون الذي يطلق عليهم اسم "العيون الخمس" وهم الأميركيون والبريطانيون والاستراليون والنيوزلنديون والكنديون الذين تربطهم معاهدة شركاء شبكة ايشلون التي تعرضت إلى انتقادات خلال التسعينيات.

ومن بين حلفاء الولايات المتحدة، يشتبه خصوصا في فرنسا وإسرائيل انهما تمارسان التجسس المعلوماتي لأغراض اقتصادية.

وقد صنفتهما وكالات الاستخبارات الأميركية الستة عشر في تقرير سري أعد مطلع السنة ويمثل الاجماع حول وجهة نظرها، في مجموعة المقدمة مع روسيا ووراء الصين، على ما أفادت واشنطن بوست في فبراير.

وهذا ليس بالجديد اذ أن أعضاء في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ وجهوا اصابع الاتهام لباريس في تقرير بتاريخ أغسطس 1996م، بالتجسس الاقتصادي بشكل "مكثف وشديد" على الولايات المتحدة، على ما افادت مجلة فورينغ بوليسي.

ويرى مايكل شاور أن تلك الممارسات لها مبررات "لو كنت أنا أميركيا أو بلجيكيا أو بريطانيا فانني سأعتبر حكومتي قاصرة إذا لم تجمع المعلومات لمساعدة اقتصاد بلادي".

أوروبا تغلق أجواءها أمام الرئيس البوليفي و«تنتهك القانون»

جنيف/أ ف ب

تعتزم بوليفيا تقديم شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بسبب قيام دول أوروبية عدة بمنع طائرة الرئيس إيفو موراليس من التحليق في مجالها الجوي كما أعلنت سفيرة البلاد في جنيف.

وصرحت سفيرة بوليفيا إلى الأمم المتحدة ساشا لورينتي للصحافيين في جنيف بأن «قرارات هذه الدول انتهكت القوانين الدولية، ونحن نقوم بإجراءات لرفع شكوى في هذا الصدد إلى الأمين العام للأمم المتحدة».

كما اتهمت بوليفيا النمسا بالعدوان على سيادتها بتفتيش طائرة الرئيس إيفو موراليس، وألقت باللوم على واشنطن في إجبار الطائرة على الهبوط في فيينا للاشتباه في أنها تقل المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركية إدوارد سنودن الهارب حاليا.

وتعطلت طائرة موراليس في مطار فيينا عدة ساعات بعد أن ألغت البرتغال وفرنسا فجأة تصاريح الطيران في مجاليهما الجويين لكنها استأنفت رحلتها عائدة إلى بوليفيا بعد أن حضر الرئيس اجتماعا للطاقة في موسكو.

وأكد الاتحاد الأوروبي أن من حق دول الاتحاد رفض الدخول إلى مجالها الجوي لكن ليس واضحا لماذا ألغت فرنسا والبرتغال تصاريح الطيران للطائرة التي كانت تقل رئيس بوليفيا.

وقال وزير خارجية بوليفيا ديفيد تشوكويهوانكا: إن إجبار الطائرة على التوقف في فيينا يرجع إلى «شكوك لا أساس لها بأن السيد سنودن كان في الطائرة».

وأوضحت سفيرة بوليفيا لدى الأمم المتحدة أن قرار النمسا تفتيش الطائرة عدوان وانتهاك للقانون الدولي.

وأضافت: إن ليس لديه شك في أن أوامر تغيير مسار طائرة موراليس جاءت من الولايات المتحدة.

وأكد مايكل شيبندليجر نائب المستشار النمساوي أن سنودن لم يكن في طائرة موراليس لكنه أشار إلى أن الرئيس البوليفي سمح بتفتيش الطائرة.

ووقع الحادث بعد ساعات على إعلان موراليس أن بوليفيا ستنظر في طلب للجوء السياسي إذا تقدم به سنودن.

وأعلن مسؤول في وزارة خارجية النمسا أن الشائعات عن أن سنودن الذي تريد واشنطن القبض عليه بتهمة التجسس بعد تسريب تفاصيل سرية عن برنامج أميركي للتنصت على الهواتف والإنترنت كان على متن الطائرة لم تكن صحيحة.

ومن المتوقع أن يدعو حلفاء لبوليفيا من أميركا اللاتينية مثل الإكوادور والأرجنتين إلى عقد جلسة طارئة لاتحاد دول أميركا الجنوبية لإدانة منع طائرة الرئيس البوليفي من المرور في المجال الجوي الأوروبي. وأقلعت الطائرة العالقة في مطار فيينا منذ مساء الثلاثاء الماضي على أن تتوقف في جزر الكناري قبل التوجه إلى بوليفيا كما صرح موراليس قبل رحيله.

وأعلنت بوليفيا أن عدة بلدان أوروبية رفضت في مرحلة أولى أن تعبر طائرة موراليس مجالها الجوي مشتبهة في أن يكون إدوارد سنودن على متنها وهو ما نفته لاباز وسلطات مطار فيينا.

من جانبه، أكد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليو أن باريس سمحت لطائرة موراليس بعبور الأجواء الفرنسية، من دون أن يوضح ما إذا كانت باريس رفضت إعطاء إذن العبور في وقت سابق، الأمر الذي كان أعلنه وزيران بوليفيان.

وأوضح مصدر دبلوماسي فرنسي أن إعطاء إذن مماثل يتطلب تدخل أربع أو خمس إدارات مختلفة، مرجحا أن يكون طلب منح الإذن قد حصل في وقت متأخر.

وكان موراليس قد قال رداً على سؤال لإذاعة «روسيا اليوم» الروسية العامة عن احتمال لجوء سنودن إلى بوليفيا: «إذا كان هناك طلب فسنناقشه وندرس الفكرة».

وكان سنودن العالق في مطار موسكو والملاحق من قبل واشنطن بتهمة التجسس، تراجع الثلاثاء الماضي عن طلب اللجوء السياسي إلى روسيا وتلقى رفضا لطلبه من عدة دول.

وأعلنت بولندا والهند وهولندا رفضها منح اللجوء إلى العميل الأميركي الذي قدم طلب لجوء لدى 21 بلدا، وأكدت النمسا وفنلندا والنرويج وأسبانيا وإيطاليا أنها تلقت طلب لجوء سياسي من سنودن لكنه لا يتماشى مع المعايير الرسمية ما يعني أنه سيرفض.

كما أعلنت البرازيل أنها لن ترد على الطلب وقالت ألمانيا من جانبها إنها ستدرس طلب سنودن «طبقا للقانون».

وفي بكين قال ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية: إنه لا يملك أي معلومات عن طلب قد يكون سنودن تقدم به إلى الصين. بدورها واشنطن قالت إنها «متفائلة» بعودة إدوارد سنودن اللاجئ في مطار موسكو، إلى الولايات المتحدة حيث وجهت إليه تهمة التجسس.

ونفت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جنيفر بساكي من جهة أخرى اتهامات سنودن الذي أكد أن الرئيس الأميركي باراك أوباما «يمارس ضغوطا على قادة» الدول التي يسعى إلى الاحتماء عندها.

وقالت: إن المسؤولين الأميركيين «على اتصال كما هو الحال منذ عدة أيام، مع العديد من الدول التي يمكن أن تكون موقع تحويل (ترانزيت) أو وجهة نهائية» للمستشار السابق لدى الوكالة الأميركية للأمن القومي الذي ألغت واشنطن جواز سفره.